

حكايكا

الصوامع تواجه مصيرها

الأمين: لست مع الدمج ولو كنت مديراً للمؤسسة الجديدة

عبد الهادي شباط

في سياق متابعة مشاريع إعادة الهيكلة والدمج لقطاع الحبوب في وزارة التجارة الداخلية وسعت «الوطن» من دائرة استقصائها لمعرفة آراء وجهات نظر معظم المؤسسات والشركات المعنية ومنها الشركة العامة للصوامع التي طالما مثل دورها ومهامها حالة جدلية بين مؤيدي لدورها وعملها واستمرار قيامها بذلك وآخر يري أن الشركة لا تتعدى حيزاً أن تكون مستويات تتبع مؤسسة الحبوب.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» مع مدير عام شركة الصوامع عبد اللطيف الأمين أوضح أن الصوامع لديها كل المقومات والمعطيات لتمارس دورها كشركة مستقلة وأن وصفها باستودعات هو تبسيط وتقليل من أهميتها وخاصة أن نحو ٣٢ صومعة تتبع لقطاعها تقدر بمئات الميترات من الليترات وتصل كلفة إحداث الصومعة الواحدة ما بين ٤٠-٥٠ مليار ليرة وأن الشركة وفق مرسوم إحداثها متخصصة في إنشاء وإحداث الصوامع ومنه فإن عمل الشركة تخصصي وبالانتقال مع مدير الصوامع إلى ما تم تقديمه من موجبات لدمجها مع الحبوب من كونها تمثل حلقات عمل إضافية في دورات الإنتاج وتضيف كلاً لإضافة إلى الإنتاج وتسهم في زيادة نسب الهدر.

أوضح الأمين أولاً أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

وعن عدد الصوامع العاملة حالياً أوضح أنها ١٢ صومعة ويتم العمل على تأهيل وصيانة صومعتين كما تم إعداد دراسة والتضير لتوقيع عقد حول إعادة تأهيل صومعة عدرا بكلفة تصل للمليار ليرة.

وعن حجم الطاقة التخزينية للصوامع العاملة حالياً بين أنه يصل ١,٢ مليون طن مشيراً إلى أن مؤسسة الحبوب خزنت بحدود ٢٠٪ من أقماعها لدى صوامع الشركة.

لا يتعدى ٦٠٠ مليون ل.س وهي تمثل أجور العمالة لدى الشركة وتسديد النفقات التي لا مدجة من أي جهة أخرى وخاصة المصاريف المتعلقة بفواتير الكهرباء والمياه والصيانة والإصلاح وغيرها وخاصة أجور العمالة.

بالتالي يؤكد المدير العام أنه لا يوجد أي جدوى اقتصادية من عملية دمج الشركة مع مؤسسة الحبوب وأنه لا يتبنى وجهة النظر هذه بناء على مصالح شخصية وإنما في إطار المصلحة العامة وأنه مع عدم الدمج حتى ولو كان مرشحاً لإدارة المؤسسة الجديدة إلا في حال ثبوت عكس ذلك وتقديم أو ثبوت جدوى أكبر في عملية دمج شركة الصوامع مع الحبوب وتحويلها لمستودعات وهو ما اعتبره تضييعاً للدور الوطني لهذه الشركة التي استمرت في العمل منذ أكثر من أربعين عاماً.

كما يظهر أن شركة الصوامع لديها مهام وأعمال تخزينية خارج مؤسسة الحبوب وأن عملها لا يقتصر فقط على تخزين لمصلحتها فهي تقوم بتخزين المواد العلفية والشعير لصلحة مؤسسة الأعلاف إضافة إلى تخزين الإنتاج الخاص بمؤسسة إكثار البذار كما تقوم المؤسسة بإبرام عقود تخزينية لصلحة القطاع الخاص الذي يمثل أهم واردات المؤسسة في حال تفعيلها.

ويعتقد الأمين أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

٨٠٪ من لجان الخبرة الطبية تعتمد على أطباء غير شرعيين

نوفل لـ«الوطن»: ٢٥٪ من الموتى مجهولو الهوية منهم عرب وأجانب

محمد منار حميجو

قُدِّرَ رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي أن نسبة الموتى في سورية ممن هم مجهولو الهوية بلغت نحو ٢٥٪ كاشفاً أن الهيئة تعرفت على المئات من الجثث المجهولة منها غير سورية (عرب وأجانب).

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال نوفل: إن الهيئة لديها عمل كبير في المستقبل بالتعاون مع منظمة الجثث المجهولة ولذلك فهي تتعاون مع منظمة الصليب الأحمر حيال هذا الموضوع مشيراً إلى أنه ستم عقد ورشة عمل مع المنظمة العالمية غداً لإيجاد آليات حول التعاون في هذا الصدد وأكد نوفل ضرورة إبقاء تبعية الهيئة إلى رئاسة مجلس الوزراء وذلك للوضع الدقيق في عمل الأطباء الشرعيين باعتبار أنهم يحتاجون إلى استقلالية واضحة في عملهم.

وأضاف نوفل: إن عدم توثيق الضبوط الشرعية يؤدي إلى ضياع الدعاوى وذلك من هنا يأتي دور الهيئة في هذا الموضوع باعتبار أنها مرجعية لكل الأطباء الشرعيين.

وكشف نوفل أن القضاء حالياً يعتمد على نسبة ٨٠٪ من لجان الخبرة على أطباء غير شرعيين مشيراً إلى أن هؤلاء غير مدربين أو مؤهلين في هذا المجال فأحدثت الهيئة لتتظلم عمل الأطباء الشرعيين وهذا الأمر تم بالاتفاق بين وزير العدل والصحّة.

ولفت نوفل إلى أن الكثير من الأطباء الشرعيين أخرجوا عن رغبتهم في ترك اختصاصهم والعمل في المستوصفات تحت مسمى طبيب عام ذلك نتيجة المرود المادي وعدم الاعتماد بشكل كامل



الكثير من الأطباء الشرعيين يرغبون بترك اختصاصاتهم والعمل بالمستوصفات لعدم توثيق الضبوط الشرعية تؤدي إلى ضياع الدعاوى

وأكد نوفل أن الهيئة خطت خطوات كبيرة في مجال الاستعراق على الجثث المجهولة وأصبح لديها الكثير من خرائط الـ«DNA» تخص الدول الأخرى موضحاً أنه يتم التواصل مع الإنترنت الدولي للتعرف على خريطة الـ«DNA» لدولة معينة في حال أن الجثة المكتشفة يشك أنها من هذه الدولة.

ودعا نوفل الحكومة إلى النظر إلى وضع الطب الشرعي على أنه له دوراً كبيراً في المرحلة الراهنة معتبراً أن تأسيس الهيئة وتباعها إلى رئاسة مجلس الوزراء خطوة بالاتجاه الصحيح وتطوير لعمل الطب الشرعي بشكل كبير وذلك فإنه لا يجب أن تعود إلى الوراء في هذا المجال.

المشكلة أنها لا تطبق بشكل صحيح لعدم وجود جهة ضاغطة على الطبيب الشرعي لتطبيقها ما يدفع كل طبيب إلى تطبيق المعايير التي يراها هو مناسبة سواء كانت صحيحة أم غير ذلك، وبين نوفل أنه تم تأسيس الهيئة العامة للطب الشرعي لتوحيد معايير الطب الشرعي وجمع الأطباء تحت آتية عمل واحدة لمساعدة القضاء في إصدار أحكام عادلة باعتبار أن تقرير الطبيب الشرعي يكون له دور كبير في كشف الحقيقة ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم.

وأشار نوفل إلى أن الطب الشرعي قد يكون له دور في مجال الآثار والعوامل النفسية ومن هنا تأتي أهميته الكبيرة.

عليهم في لجان الخبرة وخصوصاً بعدما سمعوا أن تبعية الهيئة ستعود إلى وزارة الصحّة وبالتالي عادت الأمور إلى نقطة الصفر بحسب قوله.

ويعتقد الأمين أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

الزراعة تساعد خريجي الزراعة على «سوق العمل»

رجاء يونس

وقعت كلية الزراعة بجامعة دمشق ومديرية زراعة دمشق وريفا أس اتفاق تعاون علمي وتطبيقية من أجل تطوير القطاع الزراعي ومعالجة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة، واتفق الطرفان على التعاون لرصد المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي لوضعها ضمن الخطط البحثية وتنفيذ دورات تدريبية وورشات عمل للاطلاع على التطورات العلمية الحديثة والتقنيات الزراعية المختلفة ليصار إلى نقلها لجال التطبيق العملي في القطاع الزراعي. وبموجب الاتفاق تعمل مديرية الزراعة على مساعدة خريجين كلية الزراعة بجامعة دمشق لدخول سوق العمل عن طريق تنظيم برامج تدريبية مختلفة الاختصاصات ومجالات تطبيقاتها العملية في القطاع الزراعي ضمن المديرية ومراكزها ودوائرها في ريف دمشق على أن تلتزم كلية الزراعة بتوفير المخابر الفنية وقاعات التدريب والمرجات ومزرعة الكلية وفروعها لتنفيذ الدورات وورشات العمل الفنية المختصة وتقديم الخبرات الفنية من الباحثين والأساتذة والمدرسين في أقسام الكلية كافة على حين تقوم المديرية بتوفير مواقع العمل لتنفيذ التدريب العملي للطلاب وتوفير الخبرة الفنية العملية من الفنيين العاملين بالمديرية فضلاً عن الإشراف على الجوانب التطبيقية العملية للطلاب الخريجين والدراسات العليا وتسهيل أعمالهم البحثية على أرض المحافظة.

ولفت رئيس جامعة دمشق الدكتور حسان الكردلي إلى أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن برامج جامعة دمشق وخطتها بالتنسيق مع مختلف وزارات ومؤسسات الدولة من أجل ربط مخرجات الجامعة باحتياجات المجتمع مؤكداً أهمية هذه الاتفاقية مع مديرية الزراعة والاستفادة منها في تبادل الخبرات لدى الجانبين بما يسهم في تطوير الأبحاث الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بما يعود بالفائدة على سلامة المواطن.

تسجيل ١٢ حالة «غيلان باريه» في اللاذقية سعيد لـ«الوطن»: المرض ليس وبائياً ولم يتم تشخيص أي حالة بفيروس «زيكا»

اللاذقية - عبير سمير محمود

يتخوف المواطنون في اللاذقية من انتشار مرض عصبي «مجهول» صار حديث الناس في كل مكان، بعد أن تم رصد عدة حالات خلال الشهر الجاري في مستشفى الأسد الجامعي بالمحافظة إلا أن الأطباء الصحّة طمأنت المواطنين بأن هذا المرض غير قابل للعدوى ولا يعد ضمن الأمراض الوبائية.

وبالعودة لمدير المستشفى الدكتور حسان زريقوف أكد لـ«الوطن» وجود ١٢ إصابة بمتلازمة غيلان باريه في اللاذقية وجميعها قيد العلاج، موضحاً: هذا المرض العصبي غير معدٍ إلا أن الإطلاق فلا ينتقل من شخص لآخر وبالتالي ليس وباءً كما يشاع بين المواطنين، وهو مرض مناعي ذاتي فردي ليس وبائياً، يحدث عند بعض الأشخاص وقد يكون مسبوقةً بمرض أو رشح أو بإسهال مرفق بالتهاب معوي، وسببه غير معروف حتى الآن حيث يقوم فريق التخصصي بالتعاون مع وزارة الصحّة والتعليم العالي لمعرفة سبب وجوده بهذه الأعداد الكبيرة مقارنة بالعدد الطبيعي الذي لم يكن يتجاوز ٦ أشخاص خلال عام كامل فالمرض ليس «جديداً» بل معروف تاريخياً في سورية كما في كل بلدان العالم وإنما بأعداد أقل وتسمى (حالات شلل مؤقتة قابلة للعودة).

بدورها نفت أساتذة الأمراض العصبية في مستشفى الأسد الجامعي الدكتور هالة سعيد - وهي من الفريق الطبي المشرف على علاج الحالات الموجودة بالمستشفى - أن يكون لهذا المرض أي علاقة بفيروس زيكا، مبيّنة لـ«الوطن»:



ويعتقد الأمين أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

ويعتقد الأمين أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

ويعتقد الأمين أن الشركة لا تمثل عامل هدر وأن وجود الشركة يمثل حالة رقابية متبادلة في قطاع الحبوب وخاصة على الأقماع المراد تخزينها لجهة تحليلها وزيادة إجراء الاختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الرطوبة والأثرية والتخمر وثانياً في موضوع زيادة الكلف وأنها تشكل عبئاً مالياً بين أن إجمالي ما تتقاضاه الشركة سنوياً من إيرادات من مؤسسة الحبوب

محمود الصالح

تشكل الأزمات على مختلف أنواعها أحد أبرز أسباب الأمراض النفسية، وربما تزيد في حدتها في أوقات كثيرة نتيجة الشدة النفسية التي يتعرض لها الإنسان إما بسبب عدم قدرته أو اعتياده مرافقات الحروب ومنعكساتها. أو نتيجة المنعكسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتركها الأزمات على المجتمع.

اليوم مضى على الحرب التي تتعرض لها البلاد أكثر من ست سنوات، وقد فت سُمومها المتنوعة في أواصر المجتمع السوري، ونجد اليوم إقبالا غير عادي على استعمال الأدوية النفسية التي كانت يدرى وما زالت تنتشر في صرف مثل عدد الأدوية حيث توجد عقوبات رادعة لصفها من دون وصفة طبيب لأنها تسبب الإدمان وهو حالة صحية سيئة.

يؤكد الدكتور رمضان المحفوري مدير الصحّة النفسية في وزارة الصحّة والباحث في مجال الرعاية النفسية أن هناك آثاراً كبيرة لهذه الأزمة خصوصاً على الصحّة النفسية ويشكل الخص على الأطفال نتيجة الأصوات التي يسمعونها والأخبار التي يتلقاها المجتمع وحالات الهجرة وغيرها من منعكسات الأزمة ولهذا السبب سعت وزارة الصحّة خلال السنوات الأخيرة ومن خلال برامج مديرية الصحّة النفسية إلى العمل على إعداد الكفاءات اللازمة للتعامل مع الأضرار التي يتعرض لها الناس وتزاد يوماً بعد آخر نتيجة هذه الأزمة. في وقت ما زالت المنظومة الصحية تعاني ليس خلال هذه الفترة فقط بل قبل الأزمة فقلة التخصصات الطبية في مجال الصحّة النفسية. في وقت يفترض أن تزداد أعداد الأطباء المتخصصين في الصحّة النفسية، وهذا يأتي نتيجة عدم رغبة الأطباء في دخول هذه التخصصات نظراً لعدم وجود مردود مادي لها بسبب نقص

الاقتصاد تحاول الحفاظ على سمعة الصادرات

الوطن

دعا وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور أيدي ميالة الفعاليات الاقتصادية المختلفة كافة إلى إلزام جميع المصدرين للتقيد بشروط وإجراءات التغليف والتوضيب المعتادة بما تضمن تلافى الآثار السلبية المترتبة على مخالفة هذه الشروط مستقبلاً، حفاظاً على سمعة الصادرات السورية ذات المنشأ المحلي الحقيقي التي تتمتع بالجودة والبنوعية المطلوبة.

وطلبت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كذلك من فعاليات القطاع الخاص التواصل مع المنتجين والمصدرين السوريين لموافاتها بأي حالة تستدعي المعالجة والمتابعة لها من الوزارة بالسرعة الكلية حيث يأتي هذا الإجراء ضمن إطار العمل على ضمان انسياب الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية من خلال تعزيز حضورها في الأسواق التقليدية لها، إضافة إلى نقادها إلى أسواق جديدة.

وبين رئيس اتحاد المصدرين في السياق ذاته أن الاتحاد يصعد تشكيل لجن مراقبة للصادرات في غضون يومين وهي سوف تعمل على مراقبة البضائع والسلع والمنتجات المحلية المعدة

للتصدير ولكن بناء على طلب المستورد الخارجي قائلاً من جهة أخرى: إن الاتحاد لا يستطيع فرض أو إلزام الزبون أو المستورد وهناك منتجات ومواد وبضائع مختلفة بحسب السواج ولا يمكن إخضاعها لشروط التغليف والتوضيب بحسب طبيعة هذه المادة وخصائصها وطرق وأساليب استخدامها لدى خاصة على صعيد التوضيب والتغليف والفرز وفي بعض الحالات التي تتطلب خدمات البضائع دوكمة حيث هناك عدد من العمال أو المستوردين من سورية في البلدان المجاورة والبعيدة من الذين يطلبون منتجات البرتقال أو البندورة وغيرها من المنتجات الخاصة بالعصير، إضافة إلى منتجات أخرى خاصة بالخلاطات مثل الخيار والفليفلة ومنتجات أخرى كثيرة لا يقبل هؤلاء المستوردين هذه المنتجات معلية والمستوردين في أنحاء العالم كافة يتعاون بالتصدير والاستيراد وفق أعرف عالمية معروفة يتم الالتزام بها وعلى الرغم من ذلك هناك لجنة مراقبة سوف تمارس دورها ومهامها خلال يومين ومن ثم نحن نعمل بحسب متطلبات الشركات المستوردة ونقدم

العديد من الخدمات مجاناً وعندما يقال إن البضاعة غير مطابقة للمواصفات الجودة المطلوبة أو الشروط الموضوعية يكون هذا على مسؤولية المستورد.

وأضاف السواح: سوف نستمر في تحقيق أهداف الصادرات من خلال المساهمة في تنظيم وإدارة العمل التصديري والتعاون مع المؤسسات التي تقدم خدمات تعليمية للاتحاد وتدعم أهدافه ومهامه لتلمية وترويج الصادرات وتشجيع إقامة شركات تصدير وشركات خدمات التصدير ومحام تجارية وتقديم خدمات استشارية وفنية للمؤسسات والشركات والمصدرين لتوجيه الإنتاج وتحسين جودة المنتجات لضمان تصريفها في الأسواق الخارجية واعتماد شركات شحن للتصدير تعطي بالوص شحن معتمدة وشركات مراقبة معتمدة تعطي شهادات مطابقة.

علماً أن خطة وزارة الاقتصاد تضمنت زيادة القدرة التصديرية بالتعاون مع اتحاد المصدرين لتتابع تنظيم العلاقة بين المصدرين الحقيقيين وكلاء التصدير والتنسيق مع الجهات المختصة لتأمين خط جمركي نظامي لنقل البضائع عن طريق المرافئ السورية بكلفة

